مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (25) – العدد الثالث – يوليو 2024

قياس هيبة الدولة في ضوء القيم السياسية
الحالة المصرية نموذجاً
(2019-2015)

Measuring the prestige of a state
in the light of political values
Egyptian case model
(2015-2019)

إعداد
دكتور/ احمد محمد عبد الرحمن العايدي
الأستاذ المساعد بقسم العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والإدارة العامة
كلية التجارة-جامعة بورسعيد

تاريخ الإرسال	2024-05-14
تاريخ القبول	2024-05-21
رابط المجلة:	https://jsst.journals.ekb.eg/

الملخص:

تتناول هذه الدراسة قياس هيبة الدولة المصرية في ضوء القيم الساسية المتمثلة في: قيمة الشرعية السياسية للسلطة التي يتم قياسيها من خلال مؤشري الديمقراطية والحوكمة العالمية، وقيمة الحريات التي يتم قياسها من خلال مؤشر القانون والنظام العام ، وقيمة العدالة الإجتماعية التي يتم قياسها من خلال قياس مؤشر التنافسية العالمي.

الكلمات المفتاحية: هيبة الدولة المصرية– القيم السياسية.

Summary:

This study deals with measuring the prestige of the Egyptian state in light of the basic values represented in: the value of the political legitimacy of the authority, which is measured through the indicators of democracy and global governance, the value of freedoms, which is measured through the law and order index, and the value of social justice, which is measured through the Global Competitive index. Global competitiveness.

Key Words: the prestige of the Egyptian state – political values.

الإطار العام الدراسة

أولاً – مقدمة الدراسة:

" ساهمت النظرية السياسية في رسم ملامح البناء السياسي للدولة ضمن بيئة متغيرة وفقاً للسلوك الحضاري الذي كانت تتسم به مختلف الدول (الشمري 19) ، وتعد ظاهرة هيبة الدولة أحد القضايا السياسية الهامة المتعلقة بالدولة، والتي بدأت في الظهور في أعقاب اندلاع ما أطلق علية ثورات الربيع العربي، وذلك نتيجة عجز السلطات السياسية في الدول العربية عن تحقيق طموحات ورغبات مواطنيها، حيث ساءت الأحوال الإقتصادية والسياسية والإجتماعية، وترتب علي ذلك سوء العلاقة بين المواطنين والدولة، الأمر الذي أدي إلي اندلاع تلك الثورات، والتي كان أبرز نتائجها سقوط القائمين علي السلطة السياسية بها، بالإضافة إلي تعرض تلك الدول للتفكيك والإنهيار، وتحولها إلي دول فاشلة، حيث سقطت الدول العربية تباعاً مثل سوريا واليمن وليبيا مع سقوط السلطة السياسية فيها، وذلك بإستثناء جمهورية مصر العربية التي اندلعت فيها ثورة 30 يونيو عام 2013م، والتي صححت مسار ثورة 25 يناير 2011م، بفضل وعي شعبها، وحماية قواتها المسلحة لذلك الوعي (الجبوري 155- الأسدي ومحمد غسان 10)".

ثانياً – إشكالية الدراسة:

تكمن جوهر مشكلة الدراسة في ضرورة البحث عن اطار جديد للعلاقة بين المواطن والسلطة السياسية القائمة داخل الدولة، يتم في سياقها تحقيق طموحات المواطن ورغباته، وحفظ الدولة وسلطتها السياسية كأحد أهم مكوناتها، ويظهر ذلك الإطار في ظاهرة هيبة الدولة، لذلك تكمن اشكالية الدراسة في محاولة وضع تعريف إجرائي لتلك الظاهرة، من خلال استخدام مؤشرات دولية مقبولة ومتعارف عليها لقياسها وصولاً إلي تقييم موشرات قياس هيبة الدولة، وذلك بالتطبيق علي هيبة الدولة المصرية، وتأسيساً علي ما سبق يتبلور السؤال الرئيسي في هذه الدراسة في كيف يمكن قياس هيبة الدولة المصرية خلال الفترة الزمنية من عام 2015 حتي عام 2019؟، ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي ثلاثة تساؤلات فرعية هي:

1- ماذا يقصد بهيبة الدولة في ضوء القيم السياسية ؟ وعدد مؤشرات قياسها؟

2- كيف يتم قياس هيبة الدولة المصرية باستخدام المؤشرات الدولية ؟

3- ما هو تقييم هيبة الدولة المصرية في ضوء تلك المؤشرات خلال فترة الدراسة؟

ثالثاً-أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق هدف أساسي يتمثل في قياس هيبة الدولة المصرية في فترة حكم السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال الفترة من 2015 حتي عام 2019م، وذلك من خلال تحديد المفهوم الإجرائي لهيبة الدولة والتعبير عنها في صورة مؤشرات كمية من أجل قياسها، وينقسم هذا الهدف الرئيسي إلي ثلاثة أهداف فرعية هي:

1- وضع تعريف اجرائي لهيبة الدولة طبقاً للقيم السياسية المتعارف عليها، وتحديد مؤشراته.

2- قياس هيبة الدولة المصرية خلال فترة حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي باستخدام تلك المؤشرات.

3- تقييم هيبة الدولة المصرية في ضوء هذه المقاييس المستخدمة.

رابعاً -أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في ضرورة اقتراح مؤشرات تعطي صانع القرار السياسي المصري رؤية مستقبلية لهيبة الدولة المصرية، وذلك بهدف الحفاظ عليها وحمايتها ضد أي أخطار داخلية أو خارجية، من خلال استخدام نتائج تلك المقاييس المختلفة في معالجة أوجه القصور التي قد تنشأ أثناء إدارة الدولة المصرية، والعمل بكل قوة علي تعزيز العلاقة بين المواطن المصري والسلطة السياسية المصرية، وذلك في ظل اشتعال المنطقة العربية بالصراعات الدولية والحروب، والتي تنهار فيها منظومة الدولة بأكملها، لذلك اصبح البحث عن مستقبل هيبة الدولة، من أهم العوامل الهامة في حروب الجيل الرابع والخامس ، حيث أن هذه الحروب يكون هدفها الأساسي أسقاط الدول من الداخل، وذلك عن طريق تدمير هيبة الدولة.

خامساً – حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في ضوء اشكاليتها وأهدافها وأهميتها في الآتي:

1-الحدودة الزمنية: تتمثل الفترة الزمنية للدراسة منذ تولي السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي رئاسة جمهورية مصر العربية منذ عام 2015 حتي عام 2019، ، ويعود ذلك لأن الرئيس تولي الحكم في 26 مارس 2014 في الولاية الرئاسية الأولي، والولاية الرئاسية الثانية في 2 يوينو عام 2018، بالإضافة إلي أنه لم يتم حساب عام 2014 لأنه تولي السلطة في منتصفه وبالتالي تم استبعاده من فترة القياس، وكذلك لم يتم ادراج عام 2020 وذلك للتأثير السلبي التي أحدثته جائحة كورورنا علي كافة دول العالم.

2-الحدود الموضوعية: تتمثل في محاولة قياس هيبة الدولة وفقاً لمؤشرات دولية متعارف عليها وذلك في ضوء القيم السياسية، وصولاً إلي تقييم هيبة الدولة المصرية باستخدام تلك المؤشرات، والنتائج المترتبة علي هذا القياس.

سادساً – مفاهيم عنوان الدراسة:

في ضوء اشكالية الدراسة واهدافها وأهميتها وحدودها، فان مفاهيم عنوانها تتمثل في الآتي:

1- " قياس ويقصد بها؛ عملية أو طريقة خاصة تتبع في تحديد وتسجيل المتغيرات والمفاهيم الإجتماعية (الهمالي 48)".

2- هيبة الدولة ويقصد بها؛ نوع العلاقة بين المواطن والسلطة السياسية للدولة.

3- " القيم السياسية ويقصد بها؛ مباديء ومثل أخلاقية خاصة بالحركة السياسية، تعبر عن خصائص حضارية خاصة بالمجتمع (Bruce and Steven Yearley 314) ".

4-" النموذج ويقصد به؛ بناء مفاهيمي يبسط الأجزاء المعقدة من الواقع، ويحدد المكونات الرئيسية لموضوع معين، ويوضح العلاقات المتبادلة بين هذه المكونات ويهدف النموذج إلى الاسترشاد به في الفهم والتحليل والتفسير والتنبؤ (عمران 278-279)".

سابعاً -منهج الدراسة:

" يستخدم الباحث منهج دراسة الحالة، والذي يعد بمثابة طريقة لجمع المعلومات والبيانات بهدف فهم الوضع القائم للحالة، من خلال وصف معين ومشابه للحقيقة في كلمات وأرقام (النعيمي وأخرون 245-246)" ، وفي هذه الدراسة يقوم الباحث بدراسة حالة هيبة الدولة المصرية عن طريق جمع كافة البيانات والمعلومات والمؤشرات الخاصة بها، وفقاً للتعريف الإجرائي وصولاً إلي محاولة قياس هيبة الدولة المصرية.

ثامناً-خطة الدراسة:

تنقسم خطة الدراسة إلى ثلاثة مباحث متكاملة على النحو التالي:

المبحث الأول؛ بعنوان طبيعة هيبة الدولة، ويتناول هذا المبحث تعريف هيبة الدولة، وعلاقتها بالقيم السياسية في النظرية السياسية، وصولاً إلي المؤشرات المقترحة لقياسها.

أما المبحث الثاني؛ فبعنوان مؤشرات قياس هيبة الدولة المصرية، ويتناول هذا المبحث التطبيق الفعلي لمؤشرات قياس هيبة الدولة علي الدولة المصرية خلال فترة الدراسة.

والمبحث الثالث؛ تقييم قياس هيبة الدولة المصرية في ضوء المؤشرات المختلفة، وصولاً إلى استنتاج التحديات المستقبلية التي تواجهها.

المبحث الأول

طبيعة هيبة الدولة

تمهيد:

ظهرت هيبة الدولة كاحد المكونات الأساسية الجديدة لمفهوم الدولة وذلك في ضوء القيم السياسية النظرية، خصوصاً بعد انهيار وسقوط الدول العربية كنتيجة لإندلاع ما أطلق عليه ثورات الربيع العربي، وتأسيساً على ما تقدم يمكن تقسيم هذا المبحث إلى النقاط التالية:

أولاً-تعريف هيبة الدولة:

تعرف هيبة الدولة من الناحية السياسية بأنها مخرجات السلوك البشري تجاه قرارات السلطة السياسية القائمة الناتجة عن نمط العلاقة بين المواطن والسلطة السياسية القائمة داخل الدولة، والذي ينقسم إلي:

1- " نمط القبول والإقتناع: ويعني تقبل المواطن لكافة القرارات الصادرة عن السلطة السياسية طواعية، حيث تقوم السلطة السياسية بالتعامل مع المواطن في إطار القانون والدستور، ويكون هدفها الأساسي تحقيق طموحات ورغبات المواطن (المحمداوي وحيدر ناظم محمد 61)".

2- " نمط الإجبار: ويعني تظاهر المواطن بتقبل كافة القرارات الصادرة عن السلطة السياسية بصورة إجبارية، وذلك من خلال فرض السلطة السياسية لقراراتها عليه من خلال استخدام أدوات الضغط الإجبارية ، والسلطة السياسية في ذلك النمط لا تهدف إلي تحقيق طموحات مواطنيها (راغب 7-8)".

ويمكن للباحث تعريف هيبة الدولة بانها التقبل الطوعي لمواطني الدولة للقرارات الصادرة عن السلطة السياسية للدولة، وفقاً للضوابط القانونية والدستورية، وذلك في إطار سعي تلك السلطة لتحقيق رغبات المواطنين وطموحاتهم، وترتبط هيبة الدولة هنا بالقيم السياسية التي تناقشها النظرية السياسية.

ثانياً- هيبة الدولة في ضوء قيم النظرية السياسية:

يمكن تحديد مكونات هيبة الدولة كتعريف إجرائي من خلال تحديد عناصر هذا التعريف في ضوء قضايا القيم السياسية التي تناقشها النظرية السياسية من وجهة نظر الباحث وذلك علي النحو التالي:

1-شرعية السلطة السياسية:

"يقصد بالسلطة السياسية المرجع الأعلي المسلم له بالنفوذ داخل الدولة والتي لا يعلوها شيء داخل الكيان السياسي، ويتجسد ذلك من خلال امتلاك الدولة لسمة السيادة، وتنبع أهمية

السلطة من حاجة الحياة الإجتماعية إلي النظام والسلم والأمن، وإلي أهمية توافر الإستقرار والإستمرار الإجتماعي، وتحديد الحقوق والواجبات الإجتماعية (الجراد 72) "، "وترتبط السلطة السياسية بالشرعية، وتنقسم السلطة في هذا الإطار إلي سلطة مهيمنة تفرض، وسلطة شرعية تقبل (سترينسكي 66)" ، " وتعرف الشرعية بأنها الأحقية، فهي التي تميز بين القوة والسلطة، فالشرعية هي التي تحول القوة العارية إلي سلطة شرعية، حيث إنها تمنح إصدار الأوامر طابعاً رسمياً أو ملزماً، ما يضمن أن الطاعة تكون علي الواجب وليس الخوف، بمعني أخر يمكن وصف نظام الحكم بأنه شرعي، شريطة أن يكون الشعب مستعد للإذعان والطاعة، وتتمثل شروط شرعية السلطة في: أ- ممارسة السلطة طبقاً للقواعد القانونية الراسخة والمتعارف عليها، ب- تبرر هذه القواعد من منظور المعتقدات المشتركة للحكومة والمحكومين، ج- ضرورة إثبات الشرعية من خلال التعبير عن الموافقة من جانب المحكومين، فهي الآلية الأساسية للحفاظ علي أي نظام حكم سياسي (هيد 244-245)."

ويري الباحث أن شرعية السلطة السياسية أول مكونات التعريف الإجرائي لهيبة الدولة، حيث أن الشرعية تمثل الركيزة الأساسية في قبول المواطن لتلك السلطة، والتعامل معها طواعية، والتفاعل الإيجابي بين تلك السلطة والمواطنين داخل الدولة.

2-الحرية:

" تعد الحرية أحد القيم السياسية الهامة التي تهتم بها النظرية السياسية، وتعرف الحرية بأنها قيمة انسانية تعني غياب القيود والتحديات، ويكون الأفراد أحراراً حين لا يوقفهم أحد عن متابعة أهدافهم أو القيام بما يرغبون في القيام به"، وتنقسم الحرية إلي: الحرية الموضوعية وهي الحرية القانونية والسياسية، والحرية الذاتية وهي الحرية الأخلاقية أو الذاتية، والحرية لا تكون مطلقة حيث ان كل مجتمع يبتكر منظومة من الضوابط من الأعراف الإجتماعية والقواعد الأخلاقية، والرأي العام والقوانين، وفي المجتمعات الحديثة يلعب القانون والرأي العام دوراً أكثر فاعلية بكثير، ولهذا السبب نعرف الحرية ونناقشها في ضوء العلاقة به، فالدولة هي موضع تقدير وخوف معاً، وتتعرض قواها للقيود الدستورية، فالحريات العامة ترتبط بالواقع القانوني داخل الدولة (سرايا 195-بينيت وآخرون 292) ".

ويعد المكون الثاني من هيبة الدولة هو الحرية من وجهة نظر الباحث، وهو يعبر مدي شعور المواطن بالحرية في كافة التعاملات داخل الدولة، وذلك في إطار القانون والدستور، وفي ضوء عادات وتقاليد المجتمع الأمر الذي يزيد من هيبة الدولة، ويرفع من قبول المواطن لقرارات السلطة السياسية داخل الدولة.

3- العدالة الإجتماعية:

" تعد العدالة أحد القيم الهامة في النظرية السياسية، وتعرف بشكل عام بأنها الإحترام الدقيق للشخص وحقوقه، ويرمز لها بالميزان المتساوي الكفتين (جونستون 11-12)" ،"وقد تطور مفهوم العدالة وصولاً إلي مفهوم العدالة الإجتماعية التي تترسخ في مقاربة تعالج مسألة المواطنة وإعمال الحقوق المختلفة بأبعادها السياسية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية. كما تخضع الحدود المفاهيمية للعدالة الإجتماعية لحالة تغير مستمرة، حيث أن فكرة العدالة الإجتماعية في حد ذاتها تخضع لنظام قيمي وثقافي متغير دون نقص لطابعها العالمي وللمرتكزات التي سبقت الإشارة إليها، ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بنظرية العقد الإجتماعي*، ويرتبط مفهوم العدالة الإجتماعية المعاصر ارتباطاً عضوياً بالمقاربة الحقوقية التي تنطلق من حق الإنسان في التمتع بمجموعة من الحقوق الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية كإستحقاق إنساني أساسي(دليل الإدماج 19-هانت 20-17 Donnelly) ".

ويؤكد الباحث أن العدالة الإجتماعية هي المكون الثالث من مكونات هيبة الدولة، ويكمن جوهر فكرة العدالة الإجتماعية في التوزيع العادل لثروات المجتمع علي كافة افراد المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلي تحقيق هيبة كبيرة للدولة عند المواطن، ويرضي عن السلطة السياسية القائمة، ووفقاً لما سبق يمكن تعريف هيبة الدولة بأنها السلوك الصادر عن المواطن تجاه المخرجات المختلفة للسلطة السياسية في ضوء معايير محددة تتمثل في شرعية تلك السلطة، والحريات التي تقدمها، وتحقيق العدالة الإجتماعية لمواطنيها، وبالتالي فإن مكونات التعريف الإجرائي لهيبة الدولة تتمثل في: شرعية السلطة السياسية، والحريات، والعدالة الإجتماعية.

ثالثاً- مؤشرات قياس هيبة الدولة:

وفقاً لمكونات التعريف الإجرائي للتعريف المقترح لهيبة الدولة في ضوء القيم السياسية، ونمط العلاقة بين المواطن والدولة تتمثل مؤشرات قياس هيبة الدولة المقترحة في ضوء تعريفها علي النحو التالي:

1-مؤشرات قياس شرعية السلطة السياسية:

يمكن اجمال ابرز المؤشرات التي تقيس شرعية السلطة السياسية من وجهة نظر الباحث في المؤشرين التاليين:

أ-مؤشر الديمقراطية:

* العقد الإجتماعي: الميثاق الذي ينظم علاقة الشعب بالدولة ويتضمن الحقوق والواجبات التي تنظم الحياة المشتركة ويشكمل أساساً اتشكيل ونشوء السلطة السياسية وتطوير علاقة الحاكم بالمجتمع بما يضمن الحريات والحقوق والمساءلة.

"تقرير صادر عن وحدة الإستخبارات الإقتصادية من "الإيكونومست" لقياس حالة الديمقراطية في (167) دولة، وتستند علي (60) مؤشر مجمعين في خمس فئات مختلفة تتمثل في: العملية الإنتخابية والتعددية، والحريات المدنية وأداء الحكومة، والمشاركة السياسية والثقافة السياسية، ويتراوح مقياس المؤشر من (1) وتمثل الدول الأقل ديمقراطية، و(10) ويمثل الدول الأكثر ديمقراطية، ويتم تقسيم الدول في ذلك المقياس

إلي: الديمقراطيات الكاملة (8–10)، والديمقراطيات المعيبة(6–7.99)، والنظم الهجينة(4–5.99)، والنظم الإستبدادية (0– 3.99) (Democracy Index Reports)."

ب– مؤشرات الحوكمة العالمية:

" مؤشر يصدره خبراء في البنك الدولي، وذلك لقياس فعالية الحوكمة والحكم الرشيد في 193 دولة، ويتراوح المقياس في كافة المؤشرات الفرعية من (–2.5) ويمثل الدول الأقل والأدني كفاءة في الحوكمة وصولاً إلي (2.5) ويمثل الدول الأعلي كفاءة في الحوكمة، ويتم إعداد هذه المؤشرات من خلال نتائج الإستقصاءات التي يشارك فيها الشركات والمواطنين والخبراء في البلدان الصناعية والنامية، والتي تستند إلي أكثر من (30) مصدراً للبيانات الفردية التي تنتجها مجموعة متنوعة من معاهد المسح ومركز الفكر والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية وشركات القطاع الخاص (World Governance Indicators) " ، وينقسم المؤشر إلي ست مؤشرات فرعية تتمثل في:

أ– " مؤشر مراقبة الفساد ومحاربته: ويستخدم في قياس حالات الفساد في الدولة بجميع أنواعه: الفساد المالي والإداري والسياسي، وصلاً إلي محاسبة المفسدين، وتحوليهم للقضاء، ومكافحة الفساد ودعم النمو الإقتصادي والتنمية (Corruption Perception Index 2019)".

ب– "مؤشر فعالية الحكومة: ويستخدم في قياس فعالية المنظمات الحكومية ومدي كفاءتها في توظيف الموارد الوطنية بطريقة سليمة وواضحة لخدمة المصلحة العامة، وذلك من خلال إدارة الموارد العامة، وتنفيذ السياسات وتقديم خدمات ذات جودة عالية لتنظيم العمل الحكومي، وقياس مدي جودة الخدمات المدنية ودرجة استقلالية عمل الحكومة عن الضغوط السياسية، وجودة الأنظمة وتطبيقها ومصداقية التزام الحكومة بهذه الأنظمة (Government Effectiveness)

."

ج– "مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف: ويستخدم في قياس استقرار النظام السياسي، وقبول جميع أطراف الدولة، ويشمل ذلك المعارضين لسياسات الحكومة، وحجم العنف المعبر عن

عدم الرضا السياسي من بعض الأطراف المعارضة والموالية لسياسات الحكومة، كما يقيس احتمال زعزعة استقرار الحكومة، أو حدوث انقلاب غير شرعي واستخدام العنف السياسي والإرهابي (Political stability index 2019) ".

د-"مؤشر جودة التشريع: ويستخدم لقياس مدي قدرة الحكومة علي صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح فعالة من شأنها مساعدة القطاع الخاص في التنمية، بالإضافة إلي منظومة التشريعات القانونية التي تحدد من خلالها علاقة الدولة بالمجتمع لضمان سلامة وحقوق الأفراد مهما كانت ألوانهم وتوجهاتهم، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وتطبيق القوانين لتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع، وقياس جودة القوانين التي تنظم حياة الناس والطريقة التي يتعامل بها الناس مع الحكومة (Regulatory Quality) ".

هـ- "مؤشر سيادة القانون: وهو مؤشر يستخدم لقياس مدي ثقة المتعاملين بتطبيق القانون، وبأن الجميع حكاماً ومسئولين ومواطنين يخضعون للقانون ولا شيء يسمو عليه، وهناك أطر قانونية وآليات النزاع القانوني، وضمان حق التقاضي واستقلال القضاء، وأن تطبق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع في جميع مجالات الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، وأن تكون هذه القوانين متفقة مع حقوق الإنسان، وتكون ضامنة لها ولحريات الإنسان، ويجب أن تكون جميع الأطراف واثقة من احترام هذه القواعد ومن تطبيقها (Rule of Law Index 2019) ".

و- "مؤشر المشاركة والمساءلة: ويقيس هذا المؤشر إمكانية المواطن في بلد ما بالمشاركة في الإنتخابات الخاصة بإختيار الحكومة، وحرية التعبير عن الرأي، وتكوين منظمات المجتمع المدني، واستعداد المسئولين في الأجهزة الحكومية بالخضوع إلي جلسات المساءلة أمام المطالبات الشعبية والبرلمانية(Voice and Accountability) ".

ويري الباحث أن مؤشري الديمقراطية والحوكمة العالمية من المؤشرات التي يمكن أن تقيس مدي شرعية السلطة السياسية داخل الدولة فكلما أرتفعت تلك المؤشرات دل ذلك عن اتساع قبول المواطنين لشرعية تلك السلطة، والعكس صحيح.

2-مؤشر قياس الحرية:

"ويتمثل مؤشر قياس الحرية في مؤشر القانون والنظام العالمي، وهو مؤشر يصدر عن مؤسسة "غالوب" في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تقرير سنوي منذ عام 2005، ويقيس مستويات اقرار النظام العام والقانون في 144 دولة، وأيضاً مستويات شعور السكان في كل دولة بالأمان والحرية، ويتراوح مقياس المؤشر من (1) ويمثل الدول الأقل في اقرار الأمن

وشعور المواطنين بالأمان والحرية ، و(100) ويمثل الدول الأكثر في اقرار الأمن وشعور المواطنين بالحرية، ويتم بناء المؤشر من خلال الأجوبة التي أدلي بها حوالي (157000) البالغين في (144) دولة ومنطقة حول العالم، علي أربع أسئلة بشأن مدي شعورهم بالأمان في الدول التي يعيشون بها، ومدي قدرة الحكومة في كل دولة علي إقرار النظام وتطبيق القانون في كافة الممارسات، والحريات التي تقدمها لمواطنيها (Gallup's Law and Order Index) ".

ويؤكد الباحث علي أنه يمكن قياس الحرية من خلال مؤشر القانون والنظام العالمي فكلما أرتفع ذلك المؤشر دل ذلك عن اتساع الحريات الممنوحة للمواطنين، والعكس صحيح.

3-مؤشر قياس العدالة الإجتماعية:

"يتمثل المؤشر الذي يقيس العدالة الإجتماعية من وجهة نظر الباحث في مؤشر التنافسية العالمي، وهو مؤشر يصدره المنتدي الإقتصادي العالمي ومقره جنيف بسويسرا ويقيس اقتصاديات 141 دولة، من خلال مقياس يتراوح من (1) الدول أقل تنافسية وصولاً إلي (7) الدول الأعلي تنافسية وذلك حتي عام 2017 ، ومنذ عام 2018 تم تعديل مقياس المؤشر من (1) ويمثل الدول الأقل في التنافسية العالمية وصولاً إلي (100) ويمثل الدول الأعلي تنافسية، وذلك عبر تصنيفها عبر أداء 103 مؤشرات مدرجة ضمن 12 محوراً أساسياً تشمل ما يلي: المؤسسات، والبنية التحتية، وتبني تقنية المعلومات والإتصالات، واستقرار الإقتصاد الكلي، والصحة، والتعليم والمهارات، والبنية التحتية، وكفاءة أسواق السلع، وكفاءة سوق العمل، والنظام المالي، وحجم السوق، وديناميكية الأعمال، وسعة الإبتكار، ويعتمد التقييم نسبة 70% من وزن التقرير علي البيانات والإحصاءات الصادرة من الدول الموجودة بالتقرير، و30% المتبقية من نتائج استطلاعات الرأي واستبيانات التنفيذيين وكبار المستثمرين في تلك الدول (The Global Competitive Report) ".

ويلاحظ الباحث أن مؤشر التنافسية العالمية وما يحويه من مؤشرات فرعية داخله من المؤشرات التي يمكن أن تقيس العدالة الإجتماعية داخل الدولة فكلما أرتفع ذلك المؤشر دل ذلك عن اتساع مدي تحقيق العدالة الإجتماعية داخل الدولة ، والعكس صحيح، وبذلك يتضح أن جميع المؤشرات السابقة هي مترابطة ومتكاملة ولا يمكن فصلها عن بعضها البعض.

وفي النهاية بعد أن تم تحديد المؤشرات التي يمكن بها قياس هيبة الدولة من ناحية شرعية السلطة السياسية، والحريات الممنوحة، ومدي تطبيق العدالة الإجتماعية يتعلق المبحث التالي بكيفية تطبيق تلك المؤشرات علي جمهورية مصر العربية .

المبحث الثاني

مؤشرات قياس هيبة الدولة المصرية

تمهيد:

يتناول هذا المبحث مؤشرات قياس هيبة الدولة المصرية، وذلك من خلال قياس شرعية السلطة السياسية المصرية، والحريات العامة الممنوحة للمجتمع المصري، وتحقيق العدالة الإجتماعية داخل هذا المجتمع، ويتم قياس تلك القيم السياسية من خلال المؤشرات التالية:

أولاً- مؤشرات قياس شرعية السلطة السياسية:

وتنقسم تلك المؤشرات إلي نوعين أساسيين هما:

1- مؤشر الديمقراطية:

ويمكن قياس ترتيب جمهورية مصر العربية وفقاً لذلك المؤشر من عام 2015 حتي عام 2019، وفقاً

للجدول التالي (Democracy Index Reports 2015-2019) :

العام	عدد الدول	النقاط	الترتيب
2015	167	3.18	134
2016	167	3.31	133
2017	167	3.36	130
2018	167	3.36	127
2019	167	3.06	137
المعدل العام		3.25	

الجدول رقم (1) – اعداد الباحث

ويتضح من الجدول السابق تذبذب وانخفاض ترتيب الدولة المصرية في ذلك المؤشر، فقد كان ترتيب الدولة المصرية في ذلك المؤشر رقم(134) عام 2015 والذي تراجع حتي وصل إلي رقم (137) عام 2019 وذلك من أصل 167 دولة.

2-مؤشر الحوكمة العالمية:

ويمكن قياس ترتيب جمهورية مصر العربية وفقاً لذلك المؤشر من عام 2015 حتي عام 2019، وفقاً للجدول التالي (المؤشرات العالمية لنظام الإدارة المحلية 2021) :

العام	مؤشر مراقبة الفساد ومكافحته		مؤشر فعالية الحكومة		مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف		مؤشر جودة التشريع		مؤشر سيادة القانون		مؤشر المشاركة والمساءلة	
	الدرجة	الترتيب (193)	الدرجة	الترتيب (193)	الدرجة	الترتيب (193)	الدرجة	الترتيب (193)	الدرجة	الترتيب (193)	الدرجة	الترتيب (193)
2015	-0.64	129	-0.77	150	-1.50	178	-0.84	151	-0.60	131	1.19-	165
2016	-0.64	128	-0.66	139	-1.44	177	-0.92	159	-0.52	129	1.18-	166
2017	-0.54	121	-0.62	134	-1.42	177	-0.86	160	-0.54	128	1.25-	168
2018	-0.57	129	-0.58	132	-1.17	170	-0.86	159	-0.41	117	1.31-	168
2019	-0.57	136	-0.42	120	-1.07	169	-0.83	156	-0.42	117	1.43-	178
المعدل العام	-0.59		-0.61		-1.32		-0.86		-0.49		-1.27	

الجدول رقم (2)-اعداد الباحث

ويتضح من الجدول السابق تذبذب ترتيب مصر في مؤشر الحوكمة العالمية، وذلك علي النحو التالي:

أ-المؤشرات الإيجابية: ويظهر ذلك في مؤشر فعالية الحكومة حيث كان ترتيب الدولة المصرية خلال العام 2015 (150) والذي ارتفع وتحسن ووصل إلي ترتيب رقم (120) عام 2019، وكذلك مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف والذي كان الترتيب فيه رقم (178) عام 2015 والذي تقدم وتحسن حتي وصل إلي الترتيب (169) عام 2019 بالإضافة إلي مؤشر سيادة القانون والذي كان الترتيب فيه رقم (131) عام 2015 والذي تقدم وتحسن حتي وصل إلي الترتيب (117) عام 2019.

ب-المؤشرات السلبية: وتظهر تلك المؤشرات في مؤشر مراقبة الفساد ومكافحته والذي كان الترتيب فيه رقم (129) عام 2015 وتراجع حتي وصل إلي الترتيب (136) عام 2019، ومؤشر جودة التشريع والذي كان الترتيب فيه رقم (151) عام 2015 وتراجع حتي وصل إلي الترتيب (156) عام 2019، ومؤشر المشاركة والمسئولية والذي كان الترتيب فيه رقم (165) عام 2015 وتراجع حتي وصل إلي الترتيب (178) عام 2019،

ثانياً-مؤشر قياس الحريات العامة:

يمكن قياس الحريات العامة في جمهورية مصر العربية في مؤشر القانون والنظام العالمي من عام 2015 حتي عام 2019، وفقاً للجدول التالي (Gallup's Law and Order Index Reports 2015- 2019):

العام	عدد الدول	النقاط	الترتيب
2015	133	83	67
2016	135	82	47
2017	142	88	16
2018	142	92	8
2019	142	89	18
المعدل العام		86.8	

الجدول رقم (3)- اعداد الباحث

ويتضح من الجدول السابق الارتفاع الإيجابي في قيم مؤشر القانون والنظام العالمي خلال الفترة من عام 2015 حتي عام 2019 حيث بلغ ترتيب الدولة المصرية (67) عام 2015، والذي وصل إلي (18) عام 2019 من اجمالي عدد 142 دولة.

ثالثاً-مؤشر قياس العدالة الإجتماعية:

يمكن قياس العدالة الإجتماعية داخل المجتمع المصري من خلال مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة

من عام 2015 حتي عام 2019 وفقاً للجدول التالي (The Global Competitive Report 2015-2019):

العام	عدد الدول	النقاط	الترتيب
2016-2015	140	(7-1) 3.66	116
2017-2016	138	(7-1) 3.67	115
2018-2017	137	(7-1) 3.90	100
المعدل العام		3.74	
2018	141	(100-1) 53.6	94
2019	141	(100-1) 54.5	93
المعدل العام		54.05	

الجدول رقم (4)–اعداد الباحث

ويتضح من الجدول السابق أن المعدل العام في الثلاث سنوات الأولي كان أقل من المتوسط بدرجة صغيرة، ثم ارتفع إلي فوق المتوسط في خلال عامي 2018، و2017 حيث يعود ذلك إلي المشكلات الخطيرة التي واجهتها الدولة المصرية من الناحية الأمنية والإقتصادية والسياسية في بداية عهد الرئيس السيسي، وبالتالي كانت هناك أولويات أساسية لدي القيادة السياسية يأتي علي رأسها الحفاظ علي الدولة بالإضافة إلي مواجهة المشكلات الإقتصادية الجذرية في المجتمع المصري.

وفي النهاية بعد تحليل مؤشرات قياس الشرعية السياسية ومؤشرات قياس الحريات العامة، ومؤشر العدالة الإجتماعية، والتي ظهر التواصل والترابط بينها تبين ارتفاع ترتيب الدولة المصرية في معظم المؤشرات، وانخفاض ترتيبها في مؤشرات قليلة أخري يتناول المبحث الثالث تقييم تلك المؤشرات والرؤية المستقبلية لها.

المبحث الثالث

تقييم هيبة الدولة المصرية في ضوء المؤشرات المختلفة

تمهيد:

يتناول هذا المبحث تقييم قياس هيبة الدولة المصرية في الفترة من عام 2015 حتي عام 2019 ، وذلك في ضوء المؤشرات الخاصة بالقيم السياسية، والتي يتم قياسها من خلال التقارير الصادرة عن بعض المنظمات والهيئات الدولية، وذلك على النحو التالي:

أولاً–الواقع السياسي المصري خلال فترة الدراسة:

قبل البدأ في تقييم مؤشرات هيبة الدولة يجب تحليل الواقع السياسي المصري الذي تم فيه قياس هذه المؤشرات، حتي يكون هناك موضوعية للتحليل السياسي، وينقسم ذلك الواقع إلي:

1– الواقع الداخلي؛ ويتمثل ذلك الواقع في الآتي:

أ- الحرب التي تخوضها الدولة المصرية ضد التنظيمات الإرهابية المسلحة خلال فترة الدراسة، وما ترتب عليها من فرض قانون الطوارىء، لمحاولة مواجهة محاولة هدم الدولة المصرية وايقاعها في الفوضي، بالإضافة إلي حالة من عدم الإستقرار السياسي الداخلي بسبب المظاهرات التي قامت بها جماعة الإخوان المنحلة الإرهابية بعد ثورة 30 يونيو عام 2013.

ب-الواقع الإقتصادي السيء، وانهيار منظومة الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين، وما ترتب عليه من إعادة بناء تلك الخدمات وعلي رأسها قطاع الكهرباء، والصحة والتعليم.

ج- الواقع السياسي الديمقراطي القائم، والذي لم يكن بسبب سياسات الحكم وانما كان نتيجية لتراكمات عهود سابقة كانت الممارسة السياسية فيها شكلية، ولم تكن واقعية، حيث انها كانت تهدف بالأساس إلي اضفاء الصفة الديمقراطية علي النظام السياسي السائد قبل اندلاع ثورة 25 يناير عام 2011م، فالممارسة السياسية من خلال الأحزاب كانت شكلية فقط، والواقع السياسي المصري أثبت أن تلك الأحزاب لم تكن لها أي تأثير علي الساحة السياسية المصرية، هذا واستمر هذا الوضع قائماً بعد قيام ثورة 25 يناير حيث أنه من وجه نظر الباحث لم يحدث أي تغيير ديمقراطي حقيقي فكل ما حدث هو تغيير وتبادل في وضعية اللاعبين السياسيين ، حيث تولت المعارضة ممثلة في جماعة الإخوان المسلمين الإرهابية المنحلة السلطة وتحول باقي القوي السياسية إلي حالة المعارضة، حتي جاءت ثورة 30 يونيو عام 2013 وازاحت تلك السلطة عن الحكم.

د- تفشي الفساد السياسي والإداري في الدولة، والذي كان ناتجاً عن سياسات لم تكن السلطة السياسية القائمة أي دور فيها لكنها كانت محصلة لسياسات عهود سياسية سابقة، لذلك فإن مكافحة الفساد داخل الدولة وصلت إلي درجة كبيرة من التقدم لم يتم الوصول إليها في أي حكم سابق لها من خلال السياسات التي تتبعها السلطة السياسية القائمة.

2- الواقع الخارجي؛ ويتمثل ذلك الواقع في الآتي:

أ- اضفاء الشرعية والإعتراف الدولي علي ثورة 30 يونيو عام 2013م، حيث أن بعض الأطراف الدولية وصفت تلك الثورة بالإنقلاب فجمدت كرسي مصر في رئاسة الإتحاد الأفريقي، وأوقف الولايات المتحدة المساعدات العسكرية إلي مصر، بل وأعطت ضوء الأخضر لتسهيل تسليح الجماعات الإرهابية وعلي رأسها أنصار بيت المقدس في شمال سيناء.

ب- انهيار الدول القومية في المنطقة العربية بسبب ما أطلق عليه ظاهرة الربيع العربي، وما ترتب عليه من تهديد مباشر للأمن القومي المصري، حيث ترتب عليه خطر جدي يهدد الدولة المصرية عل طول حدودها المحتلفة شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً.

ويري الباحث أن تقييم هيبة الدولة خلال فترة حكم الرئيس السيسي يجب أن يدخل فيه الواقع السياسي المصري سواء علي المستوي الداخلي والمستوي الخارجي، حيث كانت السمة الأساسية خلال تلك الفترة هو تثبيت أركان الدولة المصرية والتي مرت بثورتين، وما ترتب علي ذك من حالة من عدم الإستقرار السياسي والإقتصادي، بالإضافة إلي وجود خطر خارجي يهدد الأمن القومي المصري.

ثانياً- تقييم مؤشرات قياس هيبة الدولة المصرية طبقاً للقيم السياسية:

يمكن تقييم مؤشرات قياس هيبة الدولة المصرية من خلال الجدول التالي:

م	القيمة السياسية	مؤشـــرات القـيـــاس		المعدل العام	قيم قياس المؤشر	
					الحد الأدني	الحد الأعلي
1	شرعية السلطة السياسية	مؤشر الديمقراطية		3.25	1	10
		مؤشر الحوكمة العالمية	مؤشر سيادة القانون	-0.49	-2.5	2.5
			مؤشر مراقبة الفساد ومحاربته	-0.59	-2.5	2.5
			مؤشر فعالية الحكومة	-0.61	-2.5	2.5
			مؤشر جودة التشريع	-0.86	-2.5	2.5
			مؤشر المشاركة والمساءلة	-1.27	-2.5	2.5
			مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف	-1.32	-2.5	2.5
2	الحرية	مؤشر القانون والنظام العالمي		86.8	1	100
3	العدالة الإجتماعية	مؤشر التنافسية العالمي		54.05	1	100

الجدول رقم (5) هيبة الدولة المصرية خلالم الأعوام من 2015-2019

1- شرعية السلطة السياسية؛ والذي أمكن قياسه من خلال المؤشرين التاليين:

أ- تقييم المؤشر العام للديمقراطية: اظهرت دراسة مؤشر الديمقراطية المصري تدني المعدل العام لمؤشر الديمقراطية المصري حيث بلغ 3.25 نقطة، والذي هو أقل من المتوسط، الأمر الذي ترتب عليه انتمائها إلي النظم الإستبدايدة وفقاً لذلك المؤشر، ولكن الواقع السياسي يظهر أن النظام السياسي الحالي ليس له أي دخل في انخفاض المعدل العام لذلك المؤشر.

ب- تقييم مؤشر الحوكمة العالمية: ويتضح من الجدول السابق انخفاض قيم مؤشرات الحوكمة العالمية في مصر، والتي كان اجمالها في قيم سالبة، ويمكن ترتيب تلك المؤشرات طبقاً للمعدل العام علي النحو التالي: موشر سيادة القانون (0.49-) يليه مؤشر مراقبة الفساد ومكافحته (0.59-)، ومؤشر فعالية الحكومة (0.61-)، ومؤشر جودة التشريع (0.86-)، ومؤشر المشاركة والمساءلة (1.27-)، وأخيراً مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف (1.32-)، وعلي الرغم من القيم السالبة لتلك المؤشرات إلا انه يظهر ارتفاع في بعض المؤشرات الفرعية خلال فترة الدراسة المتمثلة في : مؤشر سيادة القانون، ومؤشر مراقبة الفساد ومكافحته، ومؤشر فعالية الحكومة، وكذلك الإنخفاض الكبير في المؤشرات المتبقية والمتمثلة في: مؤشر جودة التشريع، ومؤشر المشاركة والمساءلة، ومؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف.

وعند القيام بالتحليل الموضوعي يجب الإشارة هنا إلي أن السلطة السياسية الحالية لا تتحمل المسئولية الكاملة عن نتيجة المؤشرين؛ حيث أن الديمقراطية السياسية المستقرة، تنشأ وتتطور عبر المراحل التاريخية السياسة داخل الدولة وفقاً للأحداث التاريخية التي تقع فيها، والتي يتم فيها ترسيخ قيم الممارسات الديمقراطية، فتلك المؤشرات هي نتيجة حتمية للتطورات السياسية التي شهدتها مصر منذ اندلاع ثورة ثورة 25 يناير عام 2011 وما قبلها، حيث تميزت الفترة السابقة لثورة 25 يناير 2011 بضعف الممارسة الديمقراطية المصرية ، حيث سيطر الحزب الوطني المنحل علي الحياة السياسية، وكانت وظيفة باقي الأحزاب إضفاء الشرعية عليها، وبعد ثورة 25 يناير عام 2011 حدث تبادل في مراكز القوي السياسية فقط داخل النظام السياسيي المصري حيث أصبحت جماعة الإخوان الإرهابية المنحلة وحزبها الحرية والعدالة يقومان بنفس دور الحزب الوطني المنحل، وبعد ثورة 30 يونيو عام 2013 بدأت محاولة ارساء قواعد للمارسات الديمقراطية، وذلك في ظل حرب تخوضها الدولة ضد الإرهاب، وحرب في مجال التنمية الشاملة، وذلك لتثبيت أركان الدولة المصرية، وبالتالي فإن الحياة الديمقراطية في مصر مازالت في خطواتها الأولي، ولايمكن ابداً اعتبار النظام السياسي المصري من النظم الإستبدادية، ويرتبط بذلك باقي مؤشرات الحوكمة العالمية فارتبط بضعف الحياة السياسية انخفاض جودة التشريعات، وانخفاض المشاركة والمسئولية، وانخفاض الإستقرار السياسي وتزايد العنف السياسي في المجتمع المصري، وعلي الرغم من المؤشرات السلبية إلا انها شهدت ارتفاعات تدريجية من عام 2015 إلي 2019.

"هذا وقد قامت السلطة السياسية المصرية في سبيل تحسين الوضع السياسي وبعد تحقق الإستقرار الأمني وتثبيت أركان الدولة، باعطاء الملف السياسي أهمية كبيرة فقامت بإنشاء تنسيقية شباب الأحزاب (تنسيقية شباب الأحزاب) ، والغاء حالة الطوارىء في مصر في 25 أكتوبر 2021 (منشورات قانونية) ، واعلان الإستراتيجة المصرية الوطنية لحقوق الإنسان والتي تنفذ منذ انطلاقها في سبتمبر عام 2021 لمدة خمس سنوات تنتهي في سبتمبر عام 2026 (الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان) ، تبعها دعوة الرئيس عبد الفتاح السيسي في عام 2022 إلى حوار سياسي حول أولويات العمل الوطني لتمثل خطوة جديدة تضاف إلى مجموعة من الخطوات المهمة في إطار بناء نموذج مصري في الانفتاح والإصلاح السياسين، والذي أحال الرئيس السيسي نتائج ذلك الحوار لدراستها وتطبيق ما يمكن منها في اطار الصلاحيات القانونية والدستورية الممنوحة له، بالإضافة إلي تقديم ما يستوجب منها للتعديل الدستوري إلي مجلس النواب ابحث أليااتها التنفيذية والتشريعية في 16 أغسطس عام 2023

(الحوار الوطني المصري من تعزيز التوافق إلي بناء النموذج) ، وقد ظهر تأثير ذلك في الإنتخابات الرئاسية المصرية، والتي بلغت فيها نسبة 66.8% كأعلي نسبة تاريخية للمشاركة السياسية مقارنة بالإنتخابات السابقة، والذي حصل فيها الرئيس السيسي علي 89.6% من الأصوات (نتائج الإنتخابات الرئاسية) ".

2- الحرية؛ والتي أمكن قياسها من خلال استخدام مؤشر القانون والنظام العالمي حيث اظهرت دراسة ذلك المؤشر الإرتفاع الكبير الإيجابي في المعدل العام لمؤشر الحرية المصري حيث بلغ 86.8 نقطة، والذي هو أعلي من المتوسط بكثير، ويدل ذلك علي قوة مؤسسات انفاذ القانون سواء كان من الناحية الداخلية بالإعتماد علي قوات الشرطة المصرية، أو بالإعتماد علي القوات المسلحة المصرية، والتي تعمل في اطار من الدستور والقانون، ويرتبط شعور المواطن بالأمن من خلال وجود جهاز للأمن الداخلي قوي ومتماسك ويعمل في اطار من الدستور والقانون، الأمر الذي يؤدي إلي حماية الحريات العامة، مع الأخذ في الإعتبار حالة الطوارىء المفروضة لمواجهة الإرهاب، والتي بسببها يضيق مجال الحريات ويتضح من دراسة ترتيب

3-العدالة الإجتماعية؛ والتي تم قياسها من خلال مؤشر التنافسية العالمية الإرتفاع الملحوظ في ترتيب الدولة المصرية في ذلك المؤشر ، حيث بلغ المعدل العام خلال فترة الدراسة (54.05) وهو معدل أعلي من المتوسط، ، ويعود ذلك بالأساس إلي قيام القيادة السياسية المصرية بمواجهة المشكلات التي تواجه الدولة المصرية، وتقديم حلول جذرية لها، بدل من المسكنات التي كانت تقدم لتلك المشكلات وعدم مواجهتها وما ترتب عليه من مشكلات ضحمة في تحقيق العدالة الإجتماعية، بالإضافة إلي قوة البرنامج الإصلاحي المصري، وتقبل الشعب المصري لذلك الإصلاح، علي الرغم من الأعباء الكثيرة التي فرضها عليه.

كما أن الدولة قدمت عدد من البرنامج الحماية الإجتماعية كالقضاء علي العشوائيات، ومكافحة فيروس سي ، وبرنامج حياة كريمة وتكافل وكرامة.

"كما أن الدولة قدمت عدد من برامج الحماية الإجتماعية كبرنامج القضاء علي العشوائيات والمناطق غير الأمنة، وبرنامج تكافل وكرامة؛ وهو برنامج التحويلات النقدية المشروطة الذي أطلقته وزارة التضامن الإجتماعي تحت مظلة تطوير شبكات الأمان الإجتماعي[1]، وبرنامج حياة كريمة؛ والذي يعمل علي المساهمة في تنمية الإنسان بالتكافل الرحيم والتدخل السريع طويل المدي لمساندة كل مصري ومصرية من الأسر الأكثر احتياجاً في محافظات وقري مصر في كافة مناحي الحياة، وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين في مدن وقري الريف المصري

[1] برنامج تكافل وكرامة، متاح علي الموقع الرسمي لوزارة التضامن الإجتماعي:
https://www.moss.gov.eg/ar-eg/Pages/program-details.aspx?pid=10

(برنامج حياة كريمة) ، والقضاء علي فيروس سي للإلتهاب الكبدي الوبائي من خلال حملة (100) مليون صحة، حيث تم إجراء فحوصات لأكثر من 60 مليون شخص وعلاج أكثر من 4.1 ملايين مريض. وغطت هذه الحملة الشعب المصري بجميع طوائفه وشرائحه وتضمنت برنامجاً للتوعية بأهدافها، واستفاد منها المرضى الأشد فقراً، حيث تم علاج جميع المرضى مجاناً (كيف نجحت مصر في القضاء علي فيروس سي؟)، كما قامت الدولة المصرية باحداث تنمية شاملة وتحقيق نمو اقتصادي مرتفع واقامة مشروعات تنموية من خلال تقليل عجز الموازنة ، وذلك من خلال برنامج للإصلاح الإقتصادي الذي موله البنك الدولي، ففي 11 نوفمير عام 2016 وقعت الحكومة المصرية مع صندوق النقدد الدولي اتفاقية لتنفيذ برنامج اصلاح اقتصادي يمتد من عام 2016 حتي عام 2019 بهدف معالجة نقاط الضعف في الإقتصاد المصري وتعزيز النمو الشامل، وتوفير فرص العمل وذلك وفقاً لأستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، والتي تتفق مع أهداف التنمية المستدامة التي أطلقتها الأمم المتحدة عام 2015، واطلاق برامج اجتماعية لحماية محدودي الدخل في ظل ذلك الإصلاح (الجوجري 7– عبد المجيد وممدوح عبد الواحد الحيطي 112) ".

ثالثاً– الرؤية المستقبلية لمتطلبات الحفاظ علي هيبة الدولة المصرية:

يجب قبل النظر إلي الرؤية المستقبلية تحديد الحالة المتواجدة فيها الدولة المصرية حيث تشهد المنطقة العربية علي وجه العموم أخطر مراحل نموها منذ اتفاقية "سايكس بيكو"، حيث أن هناك تحولات جيوسياسية خطيرة، وأنواع جديدة من الحروب من الجيل الرابع وصولاً للجيل الخامس والسادس، وانهيار مدمر للدول العربية، والتي التصقت في ذهنية الشعوب بوجود السلطة السياسية، حيث أن المواطنين قاموا بتدمير السلطة السياسية القائمة والإجهزة والمؤسسات التي تعمل في اطارها، لذلك تتمثل الرؤية المستقبلية في ضرورة الحفاظ علي هيبة الدولة المصرية وتدعيمها وذلك عن طريق الآتي:

1–دراسة نتائج قياس المؤشرات السابقة، وامكانية ضم مؤشرات جديدة مستقبلية لقياس هيبة الدولة، مع الإهتمام بتطوير أداء الدولة المصرية وفقاً لتلك المؤشرات، والقيام بعمليات التحسين المستمر لمواجهة أي مؤشرات سلبية.

2– الإستمرار في عملية اعادة بناء الدولة في مختلف المجالات والقطاعات، وذلك وفقاً لرؤية 20–30، والتي يكون جوهرها تحقيق طموحات ورغبات المواطنين، والعمل علي تحسين الأحوال المجتمعية المصرية في كافة المجالات.

3-الإستمرار في عملية المصارحة السياسية مع الشعب المصري، حيث أن قوة العلاقة بين القيادة السياسية المصرية والشعب المصري، يجب أن يتم تدعيمها والحيلولة دون تدخل أية قوي سياسية في هذه العلاقة.

4- تعميق وتشجيع الممارسة الديمقراطية الفعلية علي أرض الواقع السياسي، من خلال تفعيل دور الأحزاب، وإزالة أية عوائق تقف في طريق ذلك، وذلك مع استمرار موقف القيادة السياسية المصرية في الحياد التام مع كافة الأطراف السياسية، والوقوف علي وضع متساوي مع الجميع دون التدخل لصالح أي أطراف.

5- ضرورة وضع خطط مستقبلية لبناء الوعي السياسي المصري، فالوعي السياسي هو المعركة الحقيقية التي يجب أن تخوضها الدولة، فالوعي هو السلاح الأساسي لبناء هيبة الدولة، وبذلك الوعي فقط تستطيع الدولة المصرية أن تواجه أي حروب مستقبلية تفرض عليها مهما اتخذت من أشكال مختلفة.

6- ضرورة الإمتناع عن التدخل في أي مغامرات سياسية او عسكرية تحت أي شعار، واعلاء المصلحة المصرية الوطنية فوق أيه اعتبارات، والإستمرار في انتهاج سياسة خارجية متوازنة مع كافة الأقطاب السياسية الدولية، بما يسهل الحصول علي دعمها في كافة القضايا والتحديات التي تواجه القيادة السياسية الدولية.

7-ضرورة حل الأزمات والمخاطر التي تواجه الدولة المصرية بإستخدام الطرق السلمية أولاً، وعدم القيام بأي عمل عسكري إلا بعد استنزاف تلك الطرق، حيث أن التاريخ أثبت أن محاولات الإصلاح وبناء الدولة في عصور مختلفة، قد وجهت إليها ضربات قاتلة عندما تم دفع تلك القيادات السياسات إلي خوض حروب وصراعات الأمر الذي ادي توقف عملية البناء، والقضاء علي أي تنمية حقيقية للمجتمع المصري.

الخلاصة والنتائج والتوصيات

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق هدف أساسي يتمثل في كيفية قياس هيبة الدولة المصرية خلال فترة حكم السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال الفترة من 2015 حتي عام 2019م، وينقسم هذا الهدف الرئيسي إلي ثلاثة أهداف جزئية هي:

1- وضع تعريف اجرائي لهيبة الدولة طبقاً للقيم السياسية المتعارف عليها، وتحديد مؤشراته.

2- استخدام مؤشرات قياس هيبة الدولة المصرية خلال فترة حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي.

3- تقييم هيبة الدولة المصرية في ضوء هذه المقاييس المستخدمة.

وإنطلاقاً من الأهداف السابقة قام الباحث بتقسيم الدراسة إلي ثلاثة مباحث متكاملة على النحو التالي:

المبحث الأول؛ بعنوان طبيعة هيبة الدولة، ويتناول هذا المبحث تعريف هيبة الدولة، وعلاقتها بالقيم السياسية في النظرية السياسية، وصولاً إلي المؤشرات المقترحة لقياسها.

أما المبحث الثاني؛ فبعنوان مؤشرات قياس هيبة الدولة المصرية، ويتناول هذا المبحث التطبيق الفعلي لمؤشرات قياس هيبة الدولة علي الدولة المصرية خلال فترة الدراسة.

والمبحث الثالث؛ تقييم قياس هيبة الدولة المصرية في ضوء المؤشرات المختلفة، وصولاً إلى الرؤية المستقبلية لها وكيفية الحفاظ عليها.

ثانياً- النتائج:

تمثلت ابرز نتائج الدراسة في:

1-تعرف هيبة الدولة بأنها التقبل الطوعي لمواطني الدولة للقرارات الصادرة عن السلطة السياسية للدولة، وذلك في ضوء مدي رضاه عن قيم سياسية عينة تتمثل في: الشرعية السياسية لتلك السلطة، وممارسته للحريات السياسية الكاملة التي تحميها الضوابط القانونية والدستورية، وتحقيق درجة كبيرة من العدالة الإجتماعية داخل المجتمع المصري.

2- يمكن قياس هيبة الدولة من خلال مؤشرات سياسية لكل قيمة سياسية وذلك علي النحو التالي؛ فيتم قياس الشرعية السياسية للسلطة من خلال مؤشري الدمقراطية والحوكمة العالمية، ويتم قياس قيمة الحريات من خلال مؤشر القانون والنظام العالمي، وأخيراً يتم قياس العدالة الإجتماعية من خلال قياس مؤشر التنافسية العالمي.

3-أظهرت نتيجة قياس المؤشرات المستخدمة في قياس هيبة الدولة ارتفاع مستوي هيبة الدول لدي المواطن المصري خلال فترة الدراسة، حيث جاء مؤشر القانون والنظام العالمي الذي يقيس قيمة الحرية في المرتبة الأولي، يليه مؤشر التنافسية العالمي الذي يقيس قيمة العدالة الإجتماعية في المرتبة الثانية، في حين جاء في المركز الأخير مؤشر الديمقراطية ومؤشر الحوكمة العالمي، والتي تقيس قيمة الشرعية السياسية وعلي الرغم من ذلك فإن السلطة السياسية القائمة لا تتحمل المسئولية عن ذلك حخيث أن ذلك تراكمات لعهود سياسية سابقة بالإضافة إلي تذبذب مكونات مؤشرات الحوكمة العالمية بين الإرتفاع والإنخفاض.

4- أظهرت الدراسة ارتفاع مستوي هيبة الدولة لدي المواطن المصري في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال الفترة من من عام 2015 إلي عام 2019، والذي يعود بالأساس إلي

عملية البدء في بناء الدولة المصرية الجديدة في كافة المجالات، والمكاشفة والمصارحة مع المواطن المصري في كافة السياسيات، بالإضافة إلي عدم مسئولية السلطة السياسية القائمة عن أيه تذبذب أو انخفاض في بعض مؤشرات قياس هيبة الدولة، وذلك يعود إلي أنها كانت تراكمات لعهود سابقة، تحملتها القيادة السياسية بشجاعة واقتدار.

ثالثاً-التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة يوصي الباحث بالتالي:

1- يجب البناء علي تلك المؤشرات بمؤشرات أخري جديدة لقياس هيبة الدولة المصرية، حيث أن تلك كانت محاولة أولية لقياس هيبة الدولة المصرية، ويجب أن تتبعها محاولات أخري باستخدام مؤشرات أخري متنوعة، وذلك لضبط المصطلح، والقياس الفعال له.

2- ضرورة الإهتمام بوضع خطة للتسويق السياسي للبرنامج الشامل الذي تقوم القيادة السياسية في بناء الدولة المصرية، وذلك باستخدام كافة وسائل الإتصالات الحديثة بمختلف أنواعها، وبالأخص للفئات العمرية الشابة، والتي تشكل نسبة كبيرة من المجتمع المصري.

3- العمل علي تطوير برنامج بناء الدولة المصرية في كافة المجالات، من خلال التواصل المجتمعي مع كافة مكونات وأطياف الشعب المصري، ومعرفة الإحتياجات الشعبية وتلبيتها.

4-وضع استراتيجة شاملة لتطوير الوعي السياسي المصري، والإستعانة في تحقيق ذلك بالعلماء المتخصصين، والتي يكون جوهرها التعامل مع الفئات الشابة في المجتمع المصري بالوسائل الحديثة المناسبة لهم.

5-ضرورة قيام الجامعة العربية بإنشاء عدد من المؤشرات الإحصائية لقياس هيبة الدولة، والتي تتماشي مع الواقع السياسي العربي وتتوافق مع المجتمعات العربية، وذلك لتكون مرشدا للقيادات الحاكمة في هذه الدول العربية.

مراجع الدراسة

أولاً–المراجع العربية:

1–الكتب:

الأسدي، تمارا كاظم، ومحمد غسان الشبوط، عاصفة التغيير: الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية، ط1، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، 2018.

راغب، نبيل. هيبة الدولة: التحدي والتصدي، ط1، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2003 .

سرايا، علياء. النظرية السياسية: دراسة في قيمة الحرية، ط1 القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2015.

الشمري، عبد الصمد سعدون. النظرية السياسية الحديثة، ط1، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012.

المحمداوي، علي عبود، وحيدر ناظم محمد، مقاربات في الديمقراطية والمجتمع المدني: دراسة في الأسس والمقومات والسياق التاريخي، ط1، دمشق: دار الصفحات للدراسات والنشر،2011.

النعيمي، محمد عبد العال، وعبد الغفار توفيق البياتي وغازي جمال خليفة، طرق ومناهج البحث العلمي، ط2، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2015.

الهمالي، عبدالله عامر. الأساليب الإحصائية الوصفية والإستدلالية في تحليل البيانات، ط1، القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2014.

2–الكتب المترجمة:

بينت، طوني، ولورانس غروسبيرغ وميغان موريس، مفاتيح اصطلاحية جديدة: معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، ترجمة: سعيد الغانمي، ط1، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010.

جونستون، ديفيد. مختصر تاريخ العدالة، ترجمة: مصطفي ناصر، ط1، الكويت: عالم المعرفة، 2012.

ستريسنكي، إيفان. إشكالية الفصل بين الدين والسياسة، ترجمة: عبد الرحمن مجدي، ط1، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،2016.

هانت، لين. نشأة حقوق الإنسان: لمحة تاريخية، ترجمة فايقة جرجس حنا، ط1، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013.

هيد، أندرو. النظرية السياسية: مقدمة، ترجمة: لبني الريدي، ط2، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016.

3-الدوريات:

الجبوري، خلف رمضان. "ثورات الربيع العربي وأثرها في عناصر الدولة"، مجلة الرافدين للحقوق، العدد 63، ربيع 2018.

الجراد، خلف محمد. " مسألة السلطة وتقييدها في الفكر السياسي المعاصر"، مجلة الفكر السياسي، العدد 70، 2019.

الجوجري، ريم. " الإصلاح الإقتصادي ورؤية مصر 2030"، مجلة رؤي مصرية، عدد 54، يوليو 2019.

عبد المجيد، محمد سعيد، وممدوح عبد الواحد الحيطي. "برامج الإصلاح الإقتصادي والتنمية في المجتمع المصري: دراسة تطبيقية علي برنامج الإصلاح الإقتصادي نوفمبر 2016"، حوليات أداب عين شمس، المجلد 47، عدد 4، خريف 2019.

عمران، كامل. " النموذج الإجتماعي مشكلاته ومصادره"، مجلة جامعة دمشق الدولية، المجلد 27، العدد3، 2011.

4-المواقع الإلكترونية

أ-اخريات:

تنسيقية شباب الأحزاب، متاح علي الموقع الرسمي لتنسيقية شباب للأحزاب السياسية:

https://cpyp.net/about-us/#google_vignette

الإستراتيجة الوطنية لحقوق الإنسان وعملية اعدادها وتنفيذها، متاح علي اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان:

https://sschr.gov.eg/press-file/

الرئيس السيسي يلغي حالة الطوارىء، 2021/10/21، متاح علي منشورات قانونية:

https://manshurat.org/node/74493

الحوار الوطني المصري من تعزيز التوافق إلي بناء النموذج، 2023/5/3، قضايا وتحليلات، متاح علي مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية:

https://acpss.ahram.org.eg/News/18877.aspx

المؤشرات العالمية لنظام الإدارة المحلية، بنك البيانات، 2021، متاح علي الموقع الإلكتروني للبنك الدولي، 2020/1/1:
https://databank.albankaldawli.org/source/worldwide-governance-#indicators/preview/on

دليل إدماج مباديء العدالة الإجتماعية في السياسيات الإنمائية 2020، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، بيروت، ص 19، متاح علي الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة:
https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/toolkit-mainstreaming-social-justice-principles-development-policies-arabic.pdf

كيف نجحت مصر في القضاء علي فيروس سي؟، 2024/4/5، متاح علي الموقع الرسمي لبنك الدولي:
https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2024/04/05/how-egypt-won-its-battle-against-hepatitis-c

نتائج الإنتخابات الرئاسية، متاح علي الموقع الرسمي للهيئة الوطنية للإنتخابات:
https://www.elections.eg/2023-09-19-22-59-19/pres-2024-mob/2024

برنامج تكافل وكرامة، متاح علي الموقع الرسمي لوزارة التضامن الإجتماعي:
https://www.moss.gov.eg/ar-eg/Pages/program-details.aspx?pid=10

برنامج حياة كريمة، متاح علي الموقع الرسمي لمؤسسة حياة كريمة:
https://hayakarima.com/about-us

ثانياً-المراجع الأجنبية:

1-Encyclopedias and dictionaries:

Bruce, Steven, and Steven Yearley, The Sage dictionary of Sociology, 1st, London: Sage Publication, 2006.

2- Electronic Resources:

a- Reports:

- Democracy Index Reports (2015-2019), Economist Intelligence Unit, Economist Publications, Available on eiu.com:

-Democracy Index 2015:
https://www.yabiladi.com/img/content/EIU-Democracy-Index-2015.pdf
-Democracy Index 2016:
http://felipesahagun.es/wp-content/uploads/2017/01/Democracy-Index-2016.pdf
-Democracy Index 2017:
http://dagobah.com.br/wp-content/uploads/2018/02/Democracy_Index_2017.pdf
-Democracy Index 2018:
https://enperspectiva.uy/wp-content/uploads/2019/01/Democracy_Index_2018.pdf
-Democracy Index 2019:
https://www.in.gr/wp-content/uploads/2020/01/Democracy-Index-2019.pdf

- Gallup's Law and Order Index Reports (2015-2019), *Global Law and Order* report Available on Gallup, Inc:

-Global Law and Order Report 2016:
ttps://www.gallup.com/file/services/193685/Global%20Law%20and%20Order%20Report%202016.pdf
-Global Law and Order Report 2017:
https://news.gallup.com/file/reports/214790/Gallup%202017%20Global%20Law%20and%20Order%20Report.pdf
-Global Law and Order Report 2018:
https://www.saferspaces.org.za/uploads/files/Gallup_Global_Law_And_Order_Report_2018.pdf
-Global Law and Order Report 2019:
http://enterprise.press/wp-content/uploads/2019/11/2019_Global_Law_and_Order_Report.pdf

-Global Law and Order Report 2020:
https://prohic.nl/wp-content/uploads/2020/11/2020-10-28-Gallup_Global_Law_and_Order_2020_Report.27102020.pdf

- The Global Competitive Report (2015-2019), World Economic Forum Publication ,Available on weforum.org:

-The Global Competitive Report 2015-2016, World Economic Forum Publication, 2015, Available on weforum.org:
http://www3.weforum.org/docs/gcr/2015-2016/Global_Competitiveness_Report_2015-2016.pdf

-The Global Competitive Report 2016-2017, World Economic Forum Publication, 2016, Available on weforum.org:
http://www3.weforum.org/docs/GCR2016-2017/05FullReport/TheGlobalCompetitivenessReport2016-2017_FINAL.pdf

-The Global Competitive Report 2017-2018, World Economic Forum Publication, 2017, Available on weforum.org:
http://www3.weforum.org/docs/GCR2017-2018/05FullReport/TheGlobalCompetitivenessReport2017%E2%80%932018.pdf

-The Global Competitive Report 2018, World Economic Forum Publication, 2018, Available on weforum.org:
http://www3.weforum.org/docs/GCR2018/05FullReport/TheGlobalCompetitivenessReport2018.pdf

-The Global Competitive Report 2019, World Economic Forum Publication, 2019, Available on weforum.org:
http://www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport2019.pdf

c-Others:

Corruption Perception Index 2019, Available on transparency.org:
https://www.transparency.org/en/publications/corruption-perceptions-index-2020

Gallup's Law and Order Index, World Justice Project publications, Available on Available on Gallup, Inc.:
https://www.gallup.com/analytics/356963/gallup-global-law-and-order-report.aspx

The Global Competitive Report, World Economic Forum Publication, Available on weforum.org:
http://www3.weforum.org/

Effectiveness, The Worldwide Governance Indicators, Available on worldbank.org:
https://info.worldbank.org/governance/wgi/pdf/ge.pdf

Political stability index 2019, Political stability – Country rankings, Available on theglobaleconomy.com:
https://www. Heglobaleconomy.com/ranking/wb_Political_stability/

Regulatory Quality, The Worldwide Governance Indicators, Available on worldbank.org:
https://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/downLoadFile?fileName=rq.pdf

The Economist Democracy Index Reports, Economist Intelligence Unit, Economist Publication ,Available on eiu.com:
https://www.eiu.com/n/campaigns/democracy-index-2020/

Voice and Accountability ,The Worldwide Governance Indicators, Available on worldbank.org, 3/2/2020:
https://info.worldbank.org/governance/wgi/pdf/va.pdf

World Governance Indicators, Available on worldbank.org:

http://info.worldbank.org/governance/wgi/

World Justice Project Rule of Law Index 2019, The world Justice project, Available on worldjusticeproject.org:

https://worldjusticeproject.org/our-work/research-and-data/wjp-rule-law-index-2019